ش بيني ان من قوا اسيرا من العدو وعلي الاسير دين
لغير الغادي فان الغادي يقدم علي ارباب الديون
لان الفوا اكد من الدين بدليل ان الاسير يفدي بغير جنسه
وباجناف قيمته ولا فرق بين مال الاسير الذي قوم
به وماله الذي بيد المسلم في ان الغادي يقوم علي
ارباب الديون في الجميع واليه اشار بقوله ولو في غير
ما بيده واشار بلو لما لعله ابن المواز في انه يختص
بما في يده بمبلغ دينه وهو في غير ما بيده اسوة الغرما
ح ش علي العرف ان جهلوا قدرهم ش بيني ان من قري
جماعة بثور معينين خمسين اسيرا بالف وفيهم العتيق
والعتير والشريف والوضيع والحر والعبد قسم قوا زه
علي الفرد من غير تفاضل بينهم ان جهل العدو قدر
الاسري من عمنا وفقوه وغيرهما فعلي كل واحد في المثال
عشرون ويخير لبيد العبد بين فدا يه واسلامه وان علموا
قدرهم ونحو ابسببه قسم علي تفاوته ح والقول
للاسير في الفوا او بعضه ش بيني اذا اختلف الاسير
والغادي في اصل الفوا فقال الاسير فديتني بغير شيء
او لم تفد من اصلا او في قدره فقال الغادي فديتك بكثير
وقال الاسير بدونه ولو بسيرا كان القول للاسير
عند ابن القاسم في العتبية بيمين في الفوا كله او
بعضه ولو اتي بما لا يشبه ان لم يكن للغادي بينة
ابن رشد وليس هذا علي اصله والاشبه ان اختلفا
في مبلغ الفوا ان يجد في الاسير ان اشبه والا فالغادي

ان

ان اشبه والا حلفا ولزمه ما يفدي به مثله من ذلك
المكان وكذا ان نكلا ويحلف المحالف علي الناكل وحق
المبالغة في قوله ولو لم يكن في يده ان يقال ولو
كان بيده اي ان القول قول الاسير في اصل الفوا
ولو كان بيد الغادي ولا يتوهم انه لما كان في يد الغادي
اشبه الرهن فيكون الغادي احق به والفرق بينهما
ان الرهن يباع والاسير حر لا يباع ولو كان نقول القول
قول الاسير ولو كان مال الاسير بيد الغادي وعلي
هذا الضمير في يكن يرجع لمال الاسير لا الاسير
نفسه وهذا كلام طويل انظره في الشرح الكبير
ص وجاز بالاسري المقاتلة ش المشهور انه يجوز
قوا اساري المسلمين من ايدي العدو بالاسري التي
من شانها الذين عندنا من العدو اذا لم يرضوا الا بذلك
لان قتالهم متوقف وخلاص الاساري محقق ح
وبالحر والختزير علي الاحسن ش هذا معطوف علي
قوله بالاسري اي وجوزا ايضا الفوا بالحر والختزير
والبيئة علي ما استظهره ابن عبد السلام وصفة
ما يفعل في ذلك ان يامر الامام اهل الذمة ان يدفعوا ذلك
الي العدو ثم يحاسب الامام اهل الذمة بقيمة ذلك
مما عليهم من الجزية فان ابوا لم يجبر واعلي ذلك ولم
يكن باس بابتياع ذلك لهم وهذه ضرورة وظاهر
كلام المولف انه يجوز الفوا بما ذكر ولو امكن الحاكم
بغيره وهو ظاهر النقل ص ولا يرجع به علي مسلم ش

القتال ص